بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الامثلة ميزان العلوم العربية وصيرها معيارا صحيحا للمثال
المعارف الادبية والصلوة على رسوله محمد المضاف بالفوقية النبية وعلى اله اللفيف
مع صحبه المنتسبين من عوارف الحبية اما بعد فيقول العبد المحروم رايه اى
الاختيار بالكسر وزى المفتوح عليه باب النقص والقصر وقد كنت كتبت في اوا
لى الشباب حين كون في عداد الطلاب شرح الامثلة المختلفة لبعض الاحبة المؤتلفة
وقد ضاع مني نسخة صورته ولم يتوجه قلبي الى نسخة ومضى على ذلك زمان طال
ولم اكن متوجها اليه في الاستقبال حتى عرض على بعض الاهال صورة نسخة المسوحة
واراد والنسخ والاصلاح للنسخة المنوه فقصرت الاصطلاح المكتوب
ونصحيح الاكلوب لئلا يبقى مهموزا اجوف وناقصا لعين اضعف وصححت
الى ما فيه تنبيه من الفوائد ونظمت في سلكه بعض الفرائد ليكون بحموعا
وفي اصول الصرف كافيا فالان اشرع في الشرح والبيان متوكلا على الملك المستعان
مورد اعبارة المصنف بعينها وربما بين بجميع المعاني عينها الامثلة جمع مثال وهو
مصدر من المفاعلة بمعنى المفعول لان المذكور ههنا هو الموزون لا الوزن
فان قيل الامثلة جمع قلة وهو يستعمل فيما دون العشرة والمذكور ههنا زائد
عليها قلنا كل واحد من الجمعين يستعمل في موضع الاخر كما تحقق في موضعه او المراد بالمذكور
ههنا الواحدة النوعية فتكلب القلة او الجمع المحلى باللام يخرج من حد القلة هكذا
قيل في نظائرها وفي كل واحد الاجوبة بشئ وهو ان ما ذكر من الوجوه يكون
يجوز الا مرجحا لاحتبار جمع القلة والاحسن ان يقال المعلوم المستفاد من
المذكور

المذكور ههنا قبل بالنسبة الى المخاطب الى العلوم المستفاد من سائر الفنون والتنبيه
على اختيار جمع القلة المختلفة ضد المطردة والفقها يفرقون بين الاختلاف والخلاف بان
الاول ما يكون الطريق مختلفا والمقصود واحدا والثاني ما يكون كل منهما مختلفا وقيل
بالعكس نصر فعل ماض ومعنى الفعل مجموع الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما وهو
قوله مسندا اليه هو باعتبار الحدث لا باعتبار المجموع وههنا اشكال وهو ان الفعل
اما اللفظ او المعنى لا سبيل الى الاول لانه كلم كما هو المشهور ولا الثاني لان الفعل قسم
من الكلمة التي هي من مقولة الفاظ لا يقال ان الفعل هو اللفظ باعتبار المعنى لانا نقول
كلمة الاسم ايضا باعتبار دلالة لفظه على المعنى فلا يدل ذلك على المغايرة والجواب
الصحيح ان يقال ان في لفظ نصر مثلا اعتبارين احدهما دلالة مجموع مادته اى
النون والصاد والراء وهيئته على لفظه والاخر دلالة مجموع المادة والهيئة على
معناه فبالاعتبار الاول اسم وباعتبار الثاني فعل فان قيل فيلزم دلالة الشئ على نفسه
قلنا التغاير الاعتباري كاف في امثاله لان الدال معتبر بعنوان كونه دالا والمدلول
معتبر بعنوان كونه مدلولا فافهم ما هو فاحفظ فانه نفيس وبقي ههنا شئ وهو
انه لم خص هذا اللفظ للموزون مع ان الوزن ما يكون مركبا من الفاء والعين
واللام لعموم لفظه ومعناه فلم يورده او مثله لا يقال ان تخصيص لامور المهمة
فيه وهي كونه من الباب الاول وكونه صحيحا وكونه متعديا لانا نقول ما ذكر من
الامور يوجد في غيره ايضا فالاحسن ان يقال انه من النصف التي فيه المنبئ ان
فعل لم يذكر فاعل ظاهرا فلنا لعدم تعلق الغرض بنسبته الى الفاعل البارز بخصوصه
فاكتفى بالمستتر وهو يجوز ان يعتبر بها كما يدل عليه المعنى واما عدم اعتبار
الضمير المستتر فاعلوه اصلا فلا اصل له وما عرفت معنى الفعل وما يتفرع له فاعلم

ان الماضي في اللغة السابقة وفي الاصطلاح ما دل بأصل الوضع على زمان قبل زمان اخبارك
وقدمه على المضارع وهو بنصر لتجرده عن الزيادة مع ما في معناه من التقدم فان قيل لم
لم يجعل بنصر ماضيا ونصر مضارعا قلنا لان المضارع فرع الماضي باعتبار مدلول لتقدم
معنى الماضي والمزيد عليه فرع المجرد فاعطيا ما هو فقهما واتما قدمهما على المصدر وهو
نصر مع انه اصل لهما نظرا الى انهما قد يحذفان فيه فقدم العامل فان قيل لم اعتبر
جهة اصالة الفعل في العمل ولم يعتبر جهة اصالة المصدر في الاشتقاق مع ان علم الصرف
باحث عنه قلنا رعايت الاصل بارتباط المعنوي بين ما جمع من الامثلة اذ بهم
امكن دلالة فعل للاشتقاق فيه فاعتبر العمل لان الارتباط المعنوي لا يحصل الا به
يعني انما اعتبر اصالة الفعل لانه اصالة في العمل متفق بين البصريين والكوفيين
بخلاف اصالة المصدر في الاشتقاق لانه تختلف فيه بينهما فانا اقوم الفعل حصل
الارتباط المعنوي فان قيل ما القرينة الدالة على اعتبار كون الفعل عاملا قلنا
القرينة ذكر المصدر منصوبا بالاسكنا لان الاسم اذا لم يكن محولا يذكر ساكنا او
والمصدر في اللغة الموضع الذي يصدر عنه الابل وفي الاصطلاح اسم الحادث
الجاري على الفعل وعرفه بعضهم بانه الاسم الذي اشتق منه الفعل فان قيل لم قدم
المصدر على اسم الفاعل واسم المفعول قلنا لانهما مشتقان من المضارع وبواسطة من
المصدر مع انه لا يوجد فيهما اصالة اخرى كما وجدت في الفعل فهو ناصر
اسم فاعل وهو نعت ظاهر في اصطلاح اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل
بمعنى الحدوث وعرفه بعضهم بانه اسم مشتق لذات من فعل ويجري على افعل
واعلم ان معنى اسم الفاعل وغيره من الصفات يجمع الحدوث والنسبة الى ذات
مبهمة فتارة يعتبر الحدوث فيجعل مسندا اليه واما باعتبار يجمع النسبة

والذات

والذات فلا يقع مسندا اليه فان قيل لم قدم اسم الفاعل على اسم المفعول قلنا
لان الفاعل لازم لكل فعل دون المفعول اذ لان الفاعل موجود الفعل غالبا والمفعول ما
يقع الفعل عليه والايجاز قيل الوقوع اذ لان الفاعل مشتق من المعلوم والمفعول مشتق
من المجهول والمعلوم مقدم على المجهول اذ لان الفاعل عمدة والمفعول فضلة وكذا سهما او
لان الفاعل بمنزلة العلة اذ لانه اكثر تصرفا فان قيل لم اتى بكلمة هو في اسم الفاعل وكلمة
ذاك في اسم المفعول مع انه لا يدخل لهما في المثالية قلنا للتنبيه على ان الاصل في الاكثر
التصفات سبق موصوفاتها او لئلا يلتبس اسم الفاعل باسم المفعول في الاثبات في الصو
فان قيل لا التباس في الثلاثي المجرد لان صيغتهما متغايران فيه قلنا حمل الثلاثي على المزيدات
فان قيل الثنائي اصل والمزيدات فرع والا لا يحمل عليه قلنا المزيدات كثيرة والثنائي
قليل والاقل لا يحمل على الاكثر وتبعه فان قيل فلم اتى بالفاء فهو قلنا الفاء تفريعية
دالة على ان اتصاف الفاعل بالفاعلية عقيب صدور الفعل عنه اذ لان الماضي والمضارع
والمصدر اصوله وفرعها لان اسم الفاعل مشتق من المضارع وهو مشتق من المصدر
فيكون الكل اصلا له اما بالذات او بالواسطة فاتى بكلمة هو بالفاء اشعارا للفرعية
وسمعت من بعض الاساتذة انه قال انما اتى بكلمة هو لئلا يلزم عطف على الجملة ولا لذاك
ذاك منصوص وانما عطف بالفاء دون غيره لاشعار التفريع والتعقيب وذاك
منصوص فان قيل لم ذكر اسم الاشارة ههنا دون الضمير قلنا لئلا يلزم تفكيك الضمير
والاشارة بذلك الى ما فهم من احد الفعلين المتقدمين المقتضيين المفعول او الى ما فهم
من كل واحد منهما على سبيل البدل فان قيل لم لم يعكس امر الضمير واسم الاشارة قلنا
لان الضمير اعرف والاعرف اشرف فاعطى الشريف وهو الفاعل اذ لانه بين الفاعل
وبين هو مناسبة لانه هو ضمير مرفوع والفاعل ايضا مرفوع فاعطى لفظ هو اسم
المفعول بخلاف المفعول فانه لا مناسبة بينه وبين هو ولان بين بين ذاك وبين

مناسبة في ان ذالك شابهة بكاف ادعوك وهو منصوب وكمت عن بعض
الاستاذ انه قال انما اتى بكلمة هو وذاك لئلا يلتبس كم الفاعل الى الاسم المفعول
في الصيغ ولئلا يلزم الاستكناس بين المفعول والمصدر في مثل باتكلم المفتون وبهذا
للجواب يندفع ما يقال من ان كلمة هو يكفي للفرق بينهما فلا حاجة الى ذاك
فان قيل لم اخر كم الفاعل والمفعول عن الفعلين قلنا لكون الفعل سببا لفاعلية الفاعل
والمفعولية فان قيل لم اخر عن المصدر قلنا لكونه اصلا لهما فان قيل لم قوبهما على كم
المشتقات قلنا لكون مفهوميهما وجوديا بخلاف الحدوث والتنى والان الفاعل
كالجزء من الفعل والمفعول ينتسب لانه يقع مقام الفاعل بخلاف كم الزمان والمكان
والالة فان قيل ما هو كالجزء من الفعل هو الفاعل لا كم الفاعل والاول اعم من وجه
قلنا كم الفاعل كالجزء من الفعل جعل كم بمنزلته وقد يقع كم الفاعل فاعلا للفعل
وهذا القدر كاف لم ينصر لما ذكر الفعل الوجودي ومصدره والحي فاعله
ومفعوله شرع في ذكر الفعل العدمي فان قيل لم قدم الوجودي على العدمي قلنا لتقدمه
في التصور وشرفه واعلم ان لم ينصر لحد مطلق والحد في اللغة الامتناع وفي
الاصطلاح نفي الكلام في الزمان الماضي مطلقا اي سواء استمر او لم يستمر فان قيل
لم قدم على لما ينصر قلنا لان لا ينصر زيادة في اللفظ والمعنى فهذا كالاثنين بالنسبة
الى الواحد لما ينصر لحد مستغرق فالفرق بين لا ولم ان لم تقلب معنى المضارع الى
الماضي وتنفيه ولما كذالك الا ان في لما استغراق نفي الفعل من الماضي الى الحال تقول
قام ادم ولم ينفعه الندم اي عقيب ولم يلزم استمرار نفي النفع الى وقت الاخبار
وتقول ندم ابليس ولا ينفعه الندم لزم استمرار عدم النفع من الماضي الى وقت
الاخبار لان زيادة مبنى لما بزيادة معناها لان اصل لا لم زيدت عليها ما واد غمت الميم
للاولى الى الثانية فصار لما ويختص ايضا بجواز حذف فعله نحو ندم

زيد

زيد ولما اي ولما ينفعه الندم لان ما الزائدة نائبة مناب الفعل وقد جاء
حذف الفعل في لم شاذا للضرورة الشعرية كقوله واحفظه وديعتي التي استودع
عنها يوم الاغارب ان وصلت وان لم اصل وان لم تصل ولما مشترك بين
كونه لما وبين كونه حرفا الا انه اذا كان اسما فهو مخصوص بالماضي واذا كان
حرفا فهو مخصوص بالمضارع فان قيل لم قدم لم ينصر ولا ينصر على ما ينصر قلنا
لان لم ولا لنفي الماضي وما لنفي الحال والماضي متقدم على الحال فما ينصر اما قدم على لا
ينصر لان ما ينصر لنفي الحال ولا ينصر لنفي الاستقبال والحال متقدم على الاستقبال لئن
ينصر فان قيل لا ان لا ينصر لنفي الاستقبال ولن ينصر لتاكيد نفي الاستقبال فمعنى لن
لا استقبال ولا لنفي على نفي الاستقبال والتاكيد ولا كذالك لا ولا لنفي الاستقبال
فقط والواو قبل المتعود ولا ان لن في الاصل لا ان في اصل الروايتين على الخليل فحذفت
همزة ان لكثرة الاستعمال والف لا ايضا للتخفيف او للتقاء الساكنين ثم وصل الندم
الى النون فصار لن فهو مركب ويكون لا بسيطا والبسيط اسبق من المركب فاعلم ان
المصنف لما ذكر الافعال الاخبارية شرع في الانشائية حيث قال لينصر هو امر الغائب
وهو لطلب الفعل من الغائب فان قيل لم قدم الافعال الاخبارية على الانشائية
قلنا لان معنى في الاول معلومة الثبوت ومعنى الثاني غير معلومة الثبوت
فان قيل معنى المضارع اذا اريد به الاستقبال غير معلومة الثبوت ايضا قلنا الاصل في استعمال
المضارع ان يعلم المستعمل بثبوت معناه في الزمان الاتي بقرينة او دليل عام
ما في الباب انه لم يثبت بعد ولا غير فيه لما لا يخفى او لان معنى الاخبار وجودي
وهو اشتمال الصدق والكذب فان قيل لم قدم امر الغائب على نهي الغائب قلنا لان
مفهوم النهي عدمي ومحكوم الوجودي متقدم على العدمي لشرف شرح اخر لا يقال فالمناسب
ان يقدم امر الغائب على نفي الحال والاستقبال كما ذكر في التفعيل ولان لام الامر مشترك